تجديد الفكر الديني لدى الشيخ عبد العزيز الثعالبي

محمّد لحول

مدخـــــل

إنّ الداعي إلى إثارة مسألة الفكر الدينيّ لدى الشيخ عبد العزيز الثعالبي أمران على الأقلّ: الأمر الأوّل هو مكانة هذا الرجل في الحركة الإصلاحية بتونس وفي الحركة السياسيّة الوطنيّة، والأمر الثاني هو تميّز فكر هذا المصلح مقارنة بمعاصريه من التونسيين وغيرهم. ولعلّ أبرز ممثّل لهذا التميّز كتاب «روح التحرّر في القرآن» الذي صدر باللغة الفرنسية منذ قرن كامل (أي سنة 1905)[1] وانبنى على فكرتين أساسيّتين هما: تحرير المرأة

(1) قام بنقل الكتاب إلى الفرنسية الهادي السبعي المترجم بالمحكمة الابتدائية بتونس، والمحامي سيزار بن عطّار الذي دافع عن الثعالبي أثناء محاكمته سنة 1904 بتهمة التعرّض لقاضي بلدة مجاز الباب والتعريض بمقام المجلس الشرعي وخصوصا بمقام الشيخ الحنفي أحمد بلخوجة بمناسبة فتواه المشهورة بحلّيّة شكلاطة ماني (انظر جريدة الصواب، عدد 17، يوم 1904/7/22).
ولقد تمّ تعريب الكتاب المذكور سنة 1986 ونشرته دار الغرب الإسلامي.

بتغيير وضعيتها الاجتماعية ومقاومة البِدع والتمسّك بالكتاب والسنّة. والدعوة الى تخليص العقيدة ممّا اختلط بها من باطل مثل التقرّب للمدّعين الصّلاح والتمسّح بالأضرحة والاعتقاد في كرامات الأولياء.

ولعلّه من المفيد أن نشير بإيجاز مفرط إلى ترجمة الشيخ الثعالبي لأنّ هذه الشخصيّة على مكانتها الفكرية والسياسية بقيت مغمورة حتى في البلاد التونسيّة إلى سنة 1987 فلا عجب حينئذ أن تبقى مجهولة في المشرق العربي وفي البلدان الإسلامية.

لقد وُلِد الشيخ عبد العزيز بن إبراهيم بن عبد الرحمان الثعالبي بمدينة تونس في 15 شعبان 1293 هـ/ 5 سبتمبر 1875 م. التحق بجامع الزيتونة في الثانية عشرة من عمره فتلقّى به علوم العربية والشريعة، وتتلمذ على كبار علماء عصره مثل مصطفى بن خليل وإسماعيل الصفايحي ومحمد النجار وسالم بوحاجب. ثمّ انضمّ إلى أركان الحركة الإصلاحية بتونس مثل البشير صفر.

هاجر الشيخ إلى الجزائر وطرابلس ثم بنغازي فأسطنبول فالقاهرة حيث تابع بعض الدروس بالجامع الأزهر والتقى بأعلام مصريّين وفي طليعتهم محمد عبده.

ثمّ زار بلدانا عدّة. وفي سنة 1902 عاد إلى تونس بعد سبع سنوات من الرحلة وشرع في نشر أفكار الإصلاح بالمشرق أمثال جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده ومحمد رشيد رضا. وانضمّ

إلى «النادي التونسي» الذي كان يضمّ نخبة من رجال الفكر والأدب والسياسة، وفي سنة 1907 انضمّ إلى «حركة الشباب التونسي» لتأثّرها بحركة الشباب العثماني ومناصرتها لفكرة الجامعة الإسلامية، وكتب الشيخ مقالات في عديد الجرائد.

وأصبح بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى أي سنة 1918 زعيم الحركة الوطنية التونسية فعُهِدَ إليه عرض القضية التونسية بباريس حيث أصدر كتابه بالفرنسية «تونس الشهيدة»، وتمّ على إثر ذلك تأسيس أوّل حزب سياسيّ منظّم برئاسة الثعالبي وهو «الحزب الحرّ الدستوري التونسي»، وبداية من سنة 1923 انتقل الشيخ الثعالبي إلى المشرق وانتهى به المطاف إلى بغداد التي استقرّ بها بين سنتيْ 1926 و1930. وبعد هجرة دامت أربع عشرة سنة عاد إلى تونس سنة 1937 وتوفي سنة 1944 [1] بعد حياة كانت حافلة بالنشاطيْن الفكري والسياسي، اللذيْن تركا بصمات جليّة في تفكيره الذي نعتناه بالتجديديّ، فما هي أهمّ مظاهر التجديد في فكر الشيخ وما هي حدوده؟

(1) لمزيد التوسّع انظر: دائرة المعارف التونسية. الكرّاس 1990/1 . ص ص 21 - 29 . بيت الحكمة قرطاج. كما يمكن الاطلاع على مؤلفات الثعالبي المطبوعة وهي:
- معجز محمد رسول الله، تونس، 1938 ثم 1984
- مسألة المنبوذين في الهند، 1984
- محاضرات في تاريخ المذاهب والأديان، 1985
- مقالات في التاريخ القديم، 1986
- تاريخ شمال إفريقيا (ط. 1)، 1987
- خلفيات المؤتمر الإسلامي بالقدس، 1988
- الرحلة اليمنية، 1997

وله آثار مخطوطة ومذكرات مفقودة

- 1) مظاهر تجديد الفكر الديني:

أ) في العقيـــدة:

لقـد سـعى الشـيخ الثـعالبـي إلى تصحـيح العـقـيـدة التي اختلطت في نظره بالضلالات فدعا إلى نبـذ البدع المنافية للقرآن والسنّة. ولذا قاوم الطّرق الصـوفية فهـي في نظره سبب تعطيل تقـدّم الحضـارة العربيّـة الإسلامـية وحكمـة التشـريـع فـ «تلك المعتقدات الخرافية تقضي على كلّ مجهود ويشكّل التخلّص منها خطوة كبرى في طريق التقدّم والحضارة»[1]. ونعرف أن الثعالبي سُجـن لمدّة شهريـن بسبب مـوقفه مـن مشائخ الـطرق الصوفـية ورفضه لكرامـاتهم. فناوأه هؤلاء المشائخ العداء ولفّقـوا له تهمة كيديّة بناء على مقال صدر له في جريدة «المنار» بتاريخ 14 أفريل 1903 تحت عنوان «من صديق إلى صديق» وممّا جاء فيه: «لنا (في تونس) علمـاء لكنّهم جهلـة متكبّـرون متـغابنون، وهم آلهـتنا، حديثهم بطونهم، وتدقيقاتهم ومباحثاتهم خاصّة بعجائب التكايا وكرامات القـبور، وعلمهم كعلم آلهـة الآشوريين، لا يزيد ولا ينقص، ولا يتحـدّد ولا ينعدم، وهو منحصـر في تصريف أكَل يأكُل أكلا». واحتـدّت مناوأة مشائخ الطرقية والمتعـاطفين معهم عندما عـرّض الثعالبي يقـاضي بلدة مجاز البـاب وبمقام المجلس الشرعي[2].

---

(1) روح التحرر في القرآن، ص 83.

(2) انظر الهامش رقم 1.

ولاشك في أنّ رفض الشيخ الثعالبي للطرقيّة دعوة إلى إعمال العقل ونبذ التقليد الأعمى والاتباع اللذين تقوم عليهما الطّرقيّة منهجا وسلوكا. وهذا النزوع إلى التقليد الذي هيّأ أرضية ملائمة لانتشار الطرقية يندرج ضمن ذهنيّة عامّة سائدة في مستويات أخرى منها مستوى التشريع.

ولهذا التفت الشيخ الثعالبي إلى التشريع التفاته إلى العقيدة.

ب) في التشريع:

لا مناص في نظر الثعالبي من وجود مجدّدين ومصلحين يُرشدون إلى معرفة ما بين الأصول والفروع من فروق. فهذه المعرفة ضرورية لما يترتّب عليها من نتائج خطيرة على المجتمعات الإسلامية، فإذا كانت النصوص العامة صالحة لكلّ زمان ومكان فإنّ الأحكام الفرعية تتبدّل بتبدّل الحال والعصر. ويستدلّ على ذلك بما حصل في تجارة الرقيق فبعد أن كانت مباحة في الجاهلية تمّ التضييق عليها عن طريق الكفّارات ثم جاء منعها. ويتهم الثعالبي الفقهاء بالجمود فقد اتّبعوا منهجا عقيما في التعامل مع النص الديني قرآنا وسنّة. فقد أُوِّل القرآن تأويلا حقودا ومتعصّبا ومناهضا للحرية والتّقارب بين البشر ممّا أدّى في كثير من الأحيان إلى تجميد الحركة الفكرية بدعوى أنّ القرآن هو الذي ضبط للمسلمين حدودا للحضارة والرّقيّ لم يعد بإمكانهم

تجاوزها[1]. فالثعالبي يدعو إلى أن تكون التشريعات (أي الأحكام والفتاوى) متّصلة بالواقع أي تحويل الدين من سلطة قمع إلى سلطة تحرير «أي تأويل القرآن تأويلا مطابقا لمبادئ الثورة الفرنسية التي هي نفس المبادئ التي جاء بها القرآن، بفضل ذلك يتسنّى للمسلم أن يستمدّ العناصر القادرة على تغيير عقليته وتحويله إلى إنسان جدير حقيقة بهذا الإسم، أي إنسان حرّ ومتعلّم ومتأثّر بكلّ ماله علاقة بالإنسانية والرقيّ والحضارة»[2].

ج) التركيز على المقاصد في النّصّ الديني:

نجد في كتابات الثعالبي نزوعا نحو تغليب المقاصد في تفسير بعض المفردات أو الآيات. ومن الأمثلة على ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿**وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ**﴾[3]. يرفض الثعالبي اعتبار أن الزينة يُقصد بها الوجه بل في رأيه هو كلّ ما هو صالح للتجميل كالهندام والشعر والمجوهرات والطيب.

وفي سياق إبراز المقاصد أحصى الثعالبي ستّا وثلاثين

---

(1) روح التحرر في القرآن، ص 59.
(2) نفس المصدر، ص 118.
(3) سورة النور، الآية 31.

سورة ومائة وخمسا وعشرين آية تحثّ على احترام الديانات الأخرى وانتهى إلى أنّ التسامح يمثّل فكرة أساسية في القرآن، لكنّ أصحاب الأفكار الضيّقة أغلقوا باب الإسلام في وجه البشرية جمعاء. . . وعزلوا المسلم عن «كلّ حركة تقدّمية وحضارية[1]. ويذهب الثعالبي إلى أنه بقدر ما كان الإسلام في بداياته متسامحا مع شعوب الأراضي المفتوحة أصبحت العلاقات في الأزمنة الأخيرة تتسم بالتعصّب البغيض استنادا الى بعض الآيات الموجّهة ضدّ اليهود والمشركين والحال أن تلك الآيات موجّهة ضدّ الأعداء السياسيين ومعكّري صفو الأمن العام ومُثيري الفتن فهي تشير إلى بعض القبائل المجاورة المتحاربة مع الرّسول[2].

ـ 2) المواقف التجديديّة في الاجتماع والسياسة:

أ) في الاجتماع:

تأثّر الثعالبي بالمناخ الاجتماعي الذي كان يسود المجتمعات الأروبية حيث يمارس الفرد حقوقه وواجباته ويتمتّع بحريات متعدّدة كحرية الرأي وحريّة العقيدة والمساواة أمام القانون. وعلى ضوء مبادئ التحرّر في المجتمعات الأروبية قرأ الثعالبي القرآن فرأى فيه صورة للحياة المتحرّرة.

فمثلا مبدأ المساواة من المبادئ الاجتماعية الكبرى في

(1) روح التحرر في القرآن، ص 89.
(2) نفس المصدر، ص 112.

الإسلام إذ «الناس سواسيّة كأسنان المشط» «فلا فرق بينهم على أساس الولادة أو الثروة أو الجاه أو القوّة ولا فضل لأحد على آخر إلاّ بالتقوى»(1).

ويستشهد بالآية ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا، إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾(2). ثم يتساءل: «ألا نظنّ أنفسنا ونحن نقرأ تلك الآيَة الكريمة كأنّنا نُطالع الفصل السادس من الإعلان عن حقوق الإنسان؟ وقد جاء فيه: جميع المواطنين متساوون في نظر القانون ومؤهّلون على حدّ السواء لجميع المراتب والمناصب والوظائف العمومية على أساس كفاءاتهم وبدون أيّ تميز آخر ما عدا ما يتّسمون به من فضائل ومواهب»(3).

وفي ظلّ القيم الليبرالية وجدت المرأة الأروبية فضاء متسعا للتمتّع بحقوقها المدنية والقيام بواجباتها مثل الرّجل تماما. ويرى الثعالبي أنّ مظاهر تلك الحريّة ليست غريبة عن المجتمع الإسلامي الأوّل. وفي هذا السّياق رأى أنّ الاحتجاب الذي عُزلت بموجبه المرأة عن الحياة العامّة يستند إلى آيات موجّهة أساسا الى نساء النبيّ دون سواهنّ من النساء فخصّهنّ بواجبات لا تعني كلّ النّساء.

يقول تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لاَ تَدْخُلُوا بُيُوتَ

---

(1) نفس المصدر، ص 92.

(2) سورة الحجرات، الآية 13.

(3) روح التحرر في القرآن، ص 92.

النَّبِيِّ إِلاَّ أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ. . . وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَاعًا فَاسْأَلُوهُنَّ مِنْ وَرَاءَ حِجَابٍ﴾[1]. والآية الثانية: ﴿**يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ إِنِ اتَّقَيْتُنَّ فَلاَ تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ وَقُلْنَ قَوْلاً مَعْرُوفًا﴾**[2].

ويرفض الثعالبي تعميم الأحكام الواردة في الآيتين مستندا إلى القياس وأسباب النزول ليصل إلى القول «إنّ خلع ذلك الحجاب معناه تحرير المرأة المسلمة وإشهار الحرب على التعصّب والجهالة ونشر أفكار التقدّم والحضارة وصيانة المصالح العليا للأسرة والتراث العائلي وهو يعني في آخر الأمر إعادة تركيب المجتمع الإسلامي كما كان في عهد الرسول صلّى اللّه عليه وسلّم وأصحابه رضي الله عنهم أي مثل المجتمع الأروبي»[3].

وفي نفس السياق نظر الثعالبي إلى تعدّد الزوجات نظرة نقديّة تنطلق ممّا هو عامّ الحدوث لا ممّا هو نادر الحدوث فما يُنظر إليه هو المقصد لا منطوق النص.

ففي محاضرة في جامعة آل البيت ببغداد، تعرّض الثعالبي إلى قضية تعدّد الزوجات عند حديثه عن المواريث إذ الأصل أن تكون للزوج زوجة واحدة فالهالك إن ترك زوجة واحدة أو زوجتيْن أو ثلاثا أو أربعا كان لهنّ جميعا نصيب الزوجة الواحدة ولهذا فإنّ التعدّد من الأمور النادرة فلم يُراعَ في أحكام المواريث.

---

(1) سورة الأحزاب، الآية 53.

(2) سورة الأحزاب، الآية 32 .

(3) روح التحرّر في القرآن، ص 24 .

وفي نفس السياق والنظرة الثاقبة دعا الثعالبي إلى إجبارية التعليم مستندا على الأقلّ الى ثلاثة أحاديث نبوية وهي «خذوا نصف دينكم عن هذه الحميراء» في إشارة إلى عائشة و«اطلبوا العلم ولو بالصّين» و«طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة». وعلّق الثعالبي على الأحاديث المذكورة بقوله: «فلو كان التعليم الإجباري الذي فرضه الرسول... واقعا مكتسبا لتمتّعت المرأة بكامل حقوقها ولأدركت أنّه لا وجود لأيّ نصّ يفرض عليها ستر وجهها ولا لأيّ نصّ يحكم عليها بالانزواء في بيتها كأنّها في سجن»[1]، وهذا الوضع الاجتماعي لا يختلف كثيرا عن الوضع السياسي.

ب) في السياسة: شهّر الثعالبي بالحكم الاستبدادي الفردي في محاضرة في جامعة آل البيت ببغداد فالحكم الاستبدادي «أوقف حركة التقدّم في البلاد الإسلامية وحرم المسلمين من فوائد الترقّي وحال بينهم وبين الاستفادة من تجارب الأمم الراقية» ويستند الثعالبي إلى رفض الاستبداد إلى القرآن مثل الآية ﴿**مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِي مِنْ دُونِ اللَّهِ**﴾[2].

وتجاوزا لسلبيّات الحكم الانفرادي المستبدّ دعا الثعالبي إلى إيلاء المؤسّسات السياسية مكانة أساسية فيقول مبيّنا سبب تخلّف المسلمين السياسي: «لأنّهم لا يشتغلون بالمؤسّسات بل بالأفراد

(1) درّس الثعالبي بجامعة آل البيت ببغداد بين سنتيْ 1926 و1930. وجمعت محاضراته ونشرت بدار الغرب الإسلامي سنة 1985 تحت عنوان «محاضرات في تاريخ المذاهب والأديان».

(2) سورة آل عمران: الآية 79.

تأييدا للحكم الاستبدادي فلو اشتغلوا بالمؤسّسات لما جمد المسلمون على هذا النّحو. . . وقد أدّى بنا هذا الجمود المهلك إلى سقوط مدنيّتنا وضياع دولنا وممالكنا»[1].

وقد تجلّى وعي الثعالبي بقيمة المؤسّسات في النهوض بالمجتمع في انخراطه بما يُسمّى اليوم بالمجتمع المدني من جمعيّات ونواد ثمّ ضمن أوّل حزب سياسي وطني تونسي سنة 1920. وبرز موقف الثعالبي في تجاوزه النظرة السياسية التقليدية في اعتباره أن الخلافة أو الإمامة ليستْ أصلا من أصول الدّين وإنّما هي مسألة اجتهادية ولا نجد في القرآن نصّا عليها. وقد عبّر الثعالبي عن هذا الرأي في مؤتمر الخلافة بالقاهرة الذي التأم بداية من يوم 1926/5/12 وأعاد التعبير عن نفس الموقف في مؤتمر القدس الذي انعقد بداية من 27 مارس 1931[2].

---

(1) مجلة روافد، المعهد الأعلى لتاريخ الوطنية ـ العدد الخامس 1999-2000، ص 183.

(2) انظر ترجمة الثعالبي مفصّلة في دائرة المعارف التونسية. الكراس 1990/1.

وتجدر الإشارة الى إمكانية الاطلاع على المقالات التالية المتعلقة بالفكر الإصلاحي لدى الثعالبي:

ـ حمادي الساحلي: الشيخ عبد العزيز الثعالبي مجدّدا دينيا ومصلحا اجتماعيّا. روافد. مجلة يصدرها معهد تاريخ الحركة الوطنية، العدد 5 - 2000/1999 .
ص ص 179 - 184.

ـ عميرة علية الصغير: الغرب في فكر عبد العزيز الثعالبي، روافد العدد 5 - 2000/1999 ص ص 185 - 196.

ـ الطاهر المناعي: الثعالبي من الإسلامية الى الكونية. الحياة الثقافية. مجلة تصدرها وزارة الشؤون الثقافية. السنة 26 . العدد 130 ـ ديسمبر 2001.

ـ الطاهر مناعي: قيم التراث/ قيم الحداثة: بين المطابقة والتعارض «روح التحرّر في القرآن نموذجا» ـ الحياة الثقافية ـ السنة 27 ـ العدد 131 ـ جانفي 2002.

3) حدود آراء الشيخ الثعالبي التجديدية:

لاشكّ في أنّ آراء الشيخ الثعالبي في الدين والمجتمع والسياسة كانت تجديدية إذا ما نظرنا إلى ثقافة الرجل التقليدية وإلى الظرفيّة التاريخيّة التي ظهرت فيها. فالرجل كان عميق النظرة إنسانيّ الأبعاد إذ ميّز تمييزا دقيقا بين الغرب في وجهه الاستعماري البشع والغرب في وجهه الحضاريّ المشرق. فرأى أنّ عملية الاحتكاك بالغرب عمليّة جراحية لابدّ منها فكان بذلك واعيا وعيا جليّا بجدلية حركة التاريخ فهذه الجدلية تفرز، في آن، ما هو سلبي مثل تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وتهديد الهويّة بالطمس، وما هو إيجابي مثل تنبيه التونسيين وغيرهم إلى التفاوت الكبير والبون الشاسع بينهم وبين الأروبيين «فالقوم قد سبقونا إلى الحضارة بأحقاب» كما جاء على لسان المصلح التونسيّ أحمد بن أبي الضياف.

وعلى هذا النحو لم يدعُ الشيخ الثعالبي إلى الانكفاء على الذات بل دعا إلى ضرورة الانفتاح على الغرب وأخذ ما ينفع في بناء أركان المدنيّة من علم وتجارة وزراعة وبذلك أقرّ بالرسالة الحضارية لأروبا ولفرنسا على وجه الخصوص. وكتاب «روح التحرّر في القرآن» يُفصح عن هذا الإقرار بكل وضوح.

وهذا الانفتاح على الغرب بقي مشدودا إلى نظرة سلفيّة تمجيدية ترى إمكانية استعادة الفترة التأسيسية للإسلام. فإذا أراد المسلمون أن يعيدوا إلى الإسلام عصر شبابه الأول يجب عليهم ـ حسب الثعالبي ـ أن يجمعوا في طليعتهم بين علوم

الدين والدنيا معا، وأن يسلكوا مسلك أسلافهم الأوائل، حتى تنطلق عقولهم من أسر العبودية والأوهام.

ولا يتأتّى هذا في نظرنا إذا بقيت الذهنيّة السائدة ذهنية ماضويّة تردّ كل حادث وجديد إلى الماضي وتبحث له عن شرعيّة تاريخية.

فمثل هذا يتعارض مع السّير الخطّي - إن لم نقل الحتمي - للتاريخ. فالتشابه بين بعض أحداث الماضي وبين أحداث التاريخ المعاصر لا يعني المطابقة. وهذا ما لم ينتبه إليه الشيخ الثعالبي وغيره من السلفيّين. وهكذا نستطيع أن نفهم سبب انتزاع المفاهيم من حيّزها التاريخي والبحث لها عن حيّز آخر. فمفاهيم مثل التسامح والعدالة والحرية والشورى لا تحمل دائما نفس المضامين الفكرية. فلا يمكن القول إنّ مفهوم الحريّة كان معروفا لدى المسلمين الأوائل فلابدّ من ضبط مضمونه ومجالاته والظروف التاريخية التي أنشأته وساعدت على تطوّره فليس هناك مفهوم ثابت وجامد فالتاريخ يعمل عمله في المفاهيم، فلا يصحّ على مستوى الفكر أنّ يكون المنهج إسقاطيّا أي أن نُسقِط مفاهيم حديثة على فترة تاريخية سابقة. كما لا يصحّ أن يكون المنهج انتقائيّا كما فعل الشيخ الثعالبي عند تناوله لمبدإ التسامح الديني إذ أكّد على أنّ الدين الإسلامي يقوم على مبدإ التسامح إزاء الأخرى دون أن يبيّن أنّ هذا التسامح مشروط فلا ينبغي أن يتعارض مع اعتبار «إنّ الدين عند الله الإسلام». ويبرز المنهج الانتقائي لدى الثعالبي في أمثلة متعدّدة، من ذلك مثلا سكوته

عن أنّ حروب الرسول صلّى اللّه عليه وسلّم لم تكن دائما دفاعا عن النفس وسكوته عن ظاهرة الرقّ في المجتمع الإسلامي وعن وضعيّة أهل الذمّة. فهذه الأمثلة وغيرها تدلّ على أنّ الثعالبي انبرى منافحا عن الإسلام داعيا إلى تجديده دون أن يكون واعيا تمام الوعي بأنّ العصر الإسلامي الأول هو عصر الوحي وأنّ العصر الحديث هو عصر العلم والعَلمنة والعقل. وليس هناك جسر يُمكن أن يربط بينهما لأنّ الرؤية والبنية الذهنية تقوم على التناقض. فهل يصحّ القول اليوم بتجديد الفكر الديني أم إنّ القول الأنسب اليوم هو نقض الفكر الديني؟ إنّ السؤال المطروح هو جوهر المشكلة. فإذا لم يطرح مع روّاد الإصلاح الأوائل فهو مطروح بحدّة على الفكر الإسلامي المعاصر.. فهل تجديد الفكر الديني هو المدخل الأنسب إلى الحداثة وتحدّياتها؟